

مجلس القضاء يقر ترقيات عدد من القضاة وأعضاء النيابة



□ **صنعا / سبأ:**

أقر مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السموالي ترقية القضاة الحاصلين على درجة قاضي محكمة عليا الذين مضت عليهم في هذه الدرجة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، إلى كما أقر المجلس ترقية القضاة الحاصلين على درجة نائب رئيس محكمة عليا ومضت عليهم في هذه الدرجة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات إلى درجة رئيس محكمة عليا، وكذا ترقية أعضاء النيابة العامة الحاصلين على الدرجات المقابلة للدرجات المشار إليها بالطريقة نفسها.

جاء ذلك بعد أن استعرض المجلس تقرير

اللجنة التي كلفها المجلس من أعضائه وبعض أعضاء المنتدى القضائي لدراسة موضوع إطلاق الدرجات القضائية لأعضاء السلطة القضائية بدرجاتها الثلاث. وأقر المجلس ترقية واحد وتسعين قاضياً وثمانيه وتسعين عضو نيابة عامة من درجات مختلفة ابتداءً من قاضي محكمة عليا ومحام عام (أ) حتى قاضي محكمة جزئي ووكيل نيابة عامة (ب)، استكمالاً لحركة الترقيات التي كان المجلس قد أقرها في العام الماضي والتي شملت 504 قضاة و65 عضو نيابة عامة من المستويات المختلفة العليا والاستئنافية والابتدائية، وحركة الترقيات لمعاوني ومساعدي النيابة العامة (ب) التي كانت صدرت بقرارات من وزير العدل وفقاً للقانون.

وناقش مجلس القضاء الأعلى الترشيحات المقدمة من وزير العدل المتعلقة بتعيين الدرجة الأخيرة المتخرجة من المعهد العالي للقضاء (الدرجة الـ 16) بعد أن صدر قرار رئيس الجمهورية بتعيينهم في وظيفة قاض جزئي واكتسابهم الولاية القضائية بناءً على ذلك، حيث وافق المجلس على تعيينهم في عدد من المحاكم الابتدائية في محافظات الجمهورية وعددهم 77 قاضياً.

وناقش المجلس خلال لقائه أمس بأعضاء الهيئتين الإدارية للمنتدى القضائي في أمانة العاصمة ومكسمة استئناف محافظتي صنعاء والجوف، وتم اطلاعهم على ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن البنود التي تم التفاهم عليها مع الهيئتين الإداريتين للمنتدى وما تم بشأن استعادة أعضاء

مهرجان جماهيري في رداع تأييداً لمبادرة رئيس الجمهورية

اجل الحفاظ على المنجزات والمكتسبات التي تحققت خلال عمر الوحدة المباركة والتي قولبت بالعراقيل لتعطيل الحوار وعدم إنجالحه. وشهد الوكيل الأحمر على مختلف تكوينات الأحزاب السياسية بمديريات رداع تشمير السياسية نحو العمل الفاعل من أجل درء فتنة التخريب والفوضى العارمة التي تحشد إليها القوى والأحزاب الحاكمة والمعادية

الأجهزة الأمنية تسيطر على حريق سجن الفيضة المركزي

□ **المهرة / محمد إبراهيم سليمان:** سيطرت الأجهزة الأمنية بمدينة الفيضة في محافظة المهرة على الحريق الذي شب في السجن المركزي الفيضة. وكان الحريق قد خلق حالة من الفوضى بين المساجين وحاول عدد منهم الهرب. وأشارت المعلومات الصادرة عن إدارة أمن المهرة وإدارة السجن المركزي بالفيضة إلى أنه في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح أمس الأول الأحد اندلع في مبنى السجن المركزي في الفيضة حريق نتج عنه حالة من الفوضى من قبل المساجين حيث حاول بعضهم الهروب و

حقوق المعاقين حركياً في أبين



عبدالله بن كده

مهم جدا وبشكل حضاري وجود تشريعات قانونية تنظم العلاقات الانسانية العامة والحقوق والواجبات لكل أفراد المجتمع بمختلف شرائحهم في أي بلد.. ولعل وطننا (اليمن) أغنى البلدان تشريعاً وعلى مختلف الأصعدة والحمد لله.. والمعاقون حركياً شملتهم هذه التشريعات التي تشير إلى تنظيم حياتهم وحقوقهم في الحياة والعمل والتأهيل، وتقديم الدعم والرعاية.. وفي محافظة أبين شكلت عدد من جمعيات المعاقين حركياً في عدد من المديريات تعنى بقضايا المعاقين وتنظيم العديد من الأنشطة التي يشارك فيها المعاقون في العديد من المناسبات والفعاليات التي تشهدها المحافظة.

من هذه الجمعيات جمعية المعاقين حركياً في احور، حيث يشير رئيسها على سالم لخشع إلى أن قيادة الجمعية تسعى مع عدد من قيادات الجمعيات الأخرى من المحافظة إلى تمكين المعاقين حركياً من حقوقهم المنصوص عليها في التشريعات والقوانين النافذة، وحصول الجمعيات على الامكانيات والموارد التي تعينها على قيام الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية، والعمل على ادماج المعاقين في المجتمع وممارسة حياتهم الطبيعية والمشاركة في العملية التنموية وفق مؤهلاتهم وقدراتهم.

ويشير لخشع إلى انه يوجد العديد من القوانين التي تخص المعاقين وتحدد حقوقهم وتمكينهم من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي ومنها القانون رقم (61) لسنة 1991م بشأن رعاية وتأهيل المعاقين الذي تشير الصادة رقم (1) منه إلى انه على الجهات المعنية وضع التصاميم والخطط لاقامة الابنية الرسمية والعامة وتوفير الاحتياجات والتجهيزات اللازمة وإزالة الحواجز التي تعيق السير للمعاقين وتوفير الوسائل الارشادية لتسهيل حركتهم وتأمين سلامتهم. كما شمل الفصل الثاني من القانون ذاته (12) مادة تكفل للمعاق اليمني حق الرعاية والتأهيل بدون مقابل والاستفادة من التأهيل المهني والرعاية الاجتماعية وتوفير المناهج والوسائل لنشر الوعي الاجتماعي والقانوني بين اوساط والفتى لمر مراكز التدريب والرعاية وتفضيف ترفة تذاكر السفر بنسبة 50٪ على المستويين المحلي والخارجي، كما حددت اعفاء المعاق من الرسوم الجمركية والضرائب جزأ، استيراد الاجهزة والمعدات لغرض رعاية وتأهيل المعاقين، وكذلك الزام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتشجيع اقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل وتقديم التسهيلات والقرض الميسرة والاهتمام بتسويق منتجات المعاقين واعفائها من الرسوم.. كما حدد القانون منح المعاقين نسبة 5 ٪ من الوظائف الشاغرة بالجهات الاداري للدولة ووحدا القطاعين العام والمختلط من الحاملين للشهادات والمؤهلين بما يتناسب مع قدراتهم وامكانياتهم.

ويضيف رئيس جمعية المعاقين حركياً في احور: لا بد من الاشادة بالقرار الجمهوري رقم (5) لسنة 1991م بشأن انشاء اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين الذي حدد اختصاصاتها ومهامها، وهو بحق يعبر عن الفكر الواعي والاسلوب الراقي والحس الحضاري والانساني تجاه شريحة المعاقين ويرسم اجديات لمستقبل الاعاقة والاهتمام بها، بالإضافة الي القانون رقم (2) لسنة 2002م بشأن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين الذي يعنى بتوفير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات وأنشطة رعاية وتأهيل المعاقين.

ويكي ان تلقى هذه القوانين طريقها الى التنفيذ. وعن دور الجهات الرسمية والاجهزة الاهلية في جانب التوعية القانونية والاجتماعية يقول لخشع: باعتبار المعاقين جزءاً من المجتمع ولهم حقوق وعليهم واجبات فانه من الضرورة بمكان ان يعامل المعاق المعاملة الانسانية والقانونية وتتاح له الفرصة لتمكينه من الحصول على كل حقوقه، الى جانب نشر الوعي الاجتماعي والفتاوي بين اوساط المجتمع للقيام بالمعاق كشريك فاعل في الحياة والتنمية من خلال اقامة الندوات وورش العمل والندوات التدريبية واسهام الاعلام في هذا المجال بمختلف انواعه كما انه يتوجب على الجهات المعنية بشؤون المعاقين رفع المستوى القانوني لدى المعاق حتى يتمكن من معرفة ماله وما عليه من حقوق واجبات في الحياة العملية والخاصة. واختم رئيس جمعية المعاقين حركياً في احور على سالم لخشع حديثه بالمطالبة بتنفيذ هذه القوانين والتشريعات من قبل الجهات المعنية وهذا كيدل بحياة مستقرة وأمنة ومستقبل أفضل للمعاقين وعلى قيادات الاجهزة المختصة ان يعلموا ان ما نطالب به هي حقوق انسانية وقانونية وليس منة منهم او تكريماً على المعاقين.

□ **رداع/ ماهر صالح الشخ:** تشهد مدينة رداع محافظة البيضاء اليوم الثلاثاء مهرجاناً جماهيرياً حاشداً تلبية للمطالب الشعبية لكل أبناء مديريات رداع للتعبير عن الموقف الثابت لأبناء منطقة رداع المؤيدين لمبادرة رئيس الجمهورية التي قدمها في اجتماع مجلسي النواب والشورى والمضمنة الدعوة إلى الحوار الوطني بين أطراف العمل السياسي.

وجاء قرار إقامة المهرجان الاجتماع الموسع للمكاتب التنفيذية والسلطة المحلية بمديريات رداع أمس الأول برئاسة وكيل المحافظة لشؤون مديريات رداع عبدالله بن علي ناشر الأحمر الذي ناقش جملة من المواضيع المتعلقة باليات تعزيز وتاطر التنمية والأمن والاستقرار في مناطق مديريات رداع والذي ضم وكيل المحافظة المساعد لشؤون مديريات رداع علي محمد المنصوري ومدراء الخدمة المدنية والمالية والمعتمد من رئيس مجلس الوزراء ومقدار الزيادات التي حصل عليها القضاة بناءً على ذلك والتي ستنفذ اعتباراً من شهر فبراير الجاري. وتطرق اللقاء إلى ما تقوم به قيادة السلطة القضائية من جهود في سبيل تحسين أوضاع أعضاء السلطة القضائية وتوفير البدلات والمزايا التي تتناسب مع طبيعة عملهم بما يكفل توفير حياة كريمة لهم تمكنهم من أداء واجباتهم في خدمة الوطن والإسهام في تحقيق العدل على الوجه الأمثل. وكان المجلس قد استعرض محضر إجتماعه السابق وأقره.

فعاليات الأيام الوطنية البيئية تختتم نشاطها بأمانة العاصمة

هذه الفعاليات الوطنية في تعزيز دور المجتمع في إيجاد توعية وطنية بيئية تعد في قائمة اولويات وبرامج مركز التوعية البيئية بالأمانة بما يسهم في خلق بيئة نظيفة وجميلة. ويندر أن مركز التوعية نظم العام الماضي العديد من المهرجانات والفعاليات التوعوية البيئية تعنى بأهمية النظافة والحفاظ على البيئة تمثلت في المهرجان الوطني والبيئي « عيدنا أحلى » ومهرجان « عيدنا غير، » ومهرجان « عيدنا فل » ومهرجان اختتام الأنشطة البيئية.

كما استفاد أكثر من 154 ألفاً و133 طالباً ومواطناً من برامج التوعية البيئية التي نفذها مركز التوعية البيئية بأمانة العاصمة خلال العام الماضي واستهدفت 753 مرفقاً من المدارس والمنازل والمرآكز الصيفية والمهرجانات والأسواق والمناطق التعليمية بمديريات الأمانة العشر.

والجمعيات النسوية البيئية والأسر الساكنة والزائرة في أمانة العاصمة صنعاء بالإضافة إلى نخبة من شباب الوطن المبدعين والموهوبين في مختلف المجالات الثقافية والفنية والأدبية. وبين السركي أن المهرجان تخلله العديد من الفقرات الفنية والثقافية والمسرحية مثل المسابقات المسرحية البيئية لطلبة المدارس وعروض مسرحية وطنية (استكشاث) وفقرات غنائية وإنشادية ومشاركات شعرية واستضافات فنية على مدى فترتين صباحية ومسائية، وكذا إقامة أجنحة ومعارض للمديريات والمدارس ومكاتب الجمعيات النسوية والبيئية والمؤسسات والشركات التجارية، إضافة إلى إقامة ندوات ومحاضرات وطنية وبيئية يقدمها نخبة من المختصين عبرت كلها عن أهمية النظافة وحماية البيئة ودعوة الجميع إلى الحفاظ على البيئة كونها مسؤولية جماعية وطنية ودينية. وأشار السركي إلى الأهمية التي تتكسبها إقامة مثل

المهرجان الذي سعى إلى رفع الوعي البيئي لدى طلاب وطالبات المدارس وأوساط الشباب من مختلف الجمعيات والمنظمات والمؤسسات بالإضافة إلى الأسر التي زارت المهرجان. وقال الأزرق « نحن بصدد إقامة مثل هذه الفعاليات بشكل مستمر ودائم وذلك لرفع مستوى الوعي البيئي بين أوساط الطلاب والمجتمع ككل».. لافتاً إلى أن تخللته بمشاركة مدارس الأمانة إلى جانب المبدعين والموهوبين في مجال التمثيل والإنشاد والشعر وكذا المسابقات الثقافية وغيرها. من جانبه أشار مدير مركز التوعية البيئية بأمانة العاصمة عبدالحليم السركي إلى أن المهرجان استهدف خلال انعقاده أكثر من 40 مدرسة حكومية وخاصة ونحو 9 آلاف شخص من طلاب وطالبات المدارس إلى جانب المؤسسات والشركات التجارية الحكومية والخاصة

تسلم التجهيزات الخاصة بمشروع تحسين منظومة التعليم الفني بصنعا



□ **صنعا / سبأ:**

وقعت وزارة التعليم الفني مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا) بصنعا أمس على مذكرة تسليم التجهيزات الخاصة بمشروع تحسين منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في المعهد التقني الصناعي بذهبان البالغة كلفته 4 ملايين دولار بتمويل ياباني. وتشمل مذكرة التفاهم - التي وقعها وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم عمر حجري، وعميد المعهد التقني بذهبان أحمد سعد هادي، وكبير خبراء الاستشاريين بالمشروع السيد ناكاراها - تسليم المعدات والتجهيزات الخاصة بمشروع تحسين منظومة التعليم الفني والتدريب المهني المتمثل في استحداث تخصص صيانة وكهرباء السيارات في معهد ذهبان بأمانة العاصمة، وفقاً لأحدث المواصفات والمعايير الدولية. ويعمل المشروع على تدريب

وتأهيل المدربين، وإعداد وتطوير المناهج الخاصة بالتخصص الذي تم استحداثه لأول مرة في اليمن في معهد ذهبان، واستقدام خبراء يابانيين لتدريب المدربين، بغرض تحسين القرارات وتعزيز منظومة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني. ويهدف المشروع إلى رفع جودة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني تلبية لاحتياجات سوق العمل المحلية والإقليمي. وشعب التوقيع أشار وزير التعليم الفني إلى أن المشروع الذي دخل الخدمة خلال العام الدراسي الجاري 2010/ 2011م يعتبر من المشاريع المهمة لتطوير منظومة التعليم الفني ورفق جودة المخرجات حسب احتياجات سوق العمل.. وأكد أن المشروع متميز ويحسد العلاقات الثنائية

نظمتها الجمعية الوطنية للقبالات اليمنيات احتتام الدورة التدريبية حول الطوارئ التوليدية

□ **صنعا/ ماجد الكحلاني:**

اختتمت أمس بصنعا فعالية الدورة التدريبية الأولى في مجال الطوارئ التوليدية التي نظمتها على مدى ثلاثة أيام الجمعية الوطنية للقبالات اليمنيات (المركز الرئيسي) بدعم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. وهدفت الدورة إلى إكساب نحو 20 مشاركة يمثلن مختلف محافظات الجمهورية، من خلال جملة من المحاضرات النظرية المعرفة بالأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات والموليد والمهارات الفنية والتطبيقية المتصلة بالنتائري لعمليات المرحلة الثالثة من الولادة والبدائل الطبيعية للرضاعة الطبيعية للحالات الخاصة عند الموليد.

كما هدفت الدورة وفق أمين عام الجمعية الوطنية للقبالات اليمنيات فطوما على نور الدين إلى رعد وتعزيز قدرات المشاركات العلمية والعملية في جانب الطوارئ التوليدية ومكونات التدابير الفعالة من المرحلة الثالثة للولادة لها لهما من أهمية بالغة في الحفاظ على صحة الأم في ظل تفعيل دور الوعي الصحي عبر استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة وغيرها من الخطوات الواجب إتباعها من قبل المشاركات كل من موقعها للحد من وفيات الأمهات في بلادنا. وهدت فطوم نور الدين في تصريح لـ «14 أكتوبر» إلى ضرورة وجود رعاية لأم أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة وعرفه علامات الخطورة وبالتالي اتخاذ القرار المناسب بشأن التنخل في الوقت الصحيح لإنقاذ حياة الأم وحينها.

كما دعت أمين عام الجمعية في اختتام الدورة المشاركات إلى تطبيق ما تلقينه من برامج على أرض الواقع والعمل على تشجيع الأم الحامل على زيارة المرفق الصحي لتقديم الرعاية اللازمة لها أثناء الحمل والتخصير للولادة في المرفق وبإشراف قابلة مدربة ومتابعة صحة الأم بعد الولادة.

ينظمه مركز منارات بالتعاون مع جامعة الحديدة

معرض للصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية للمرأة اليمنية والسورية في صنعا

□ **العديدة/ أحمد كفتاني:**

يفتح صباح اليوم بمقر المركز الثقافي العربي السوري في العاصمة صنعاء معرض الصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية للمرأة الريفية الذي ينظمه على مدى (5) أيام مركز منارات بالتعاون مع المجلس التنسيقي لمنظمات المجتمع المدني والمركز الثقافي العربي السوري وجامعة الحديدة بمشاركة (30) جمعية تنموية وحرفية من اليمن وسوريا وعدد من مراكز الأسر المنتجة في محافظة الحديدة. وأوضح رئيس جامعة الحديدة الدكتور حسين عمر أبوبكر قاضي في تصريح لـ(14 أكتوبر) أن المعرض الذي يشارك فيه مركز التنمية الحرفية بالجامعة يستبتم العديد من المنتجات الحرفية والتقليدية اليمنية بشكل عام والتهامية بشكل خاص «كالحياكة والتطريز والخزف

والعقيق والفخاريات وغيرها» إضافة إلى إقامة بعض الفعاليات الثقافية التي تدعو إلى ضرورة الحفاظ على المنتج الحرفي اليمني الأصيل وعدم السماح للمنتجات المستوردة والمقلدة للقضاء على المنتج المحلي وجودته وخصوصيته الأصيلة وتأكيد مستوى التطور الذي وصلت إليه تلك الصناعات التقليدية والحرفية في اليمن. وأشار قاضي إلى أن إقامة المعرض تأتي بهدف إبراز المنتجات الحرفية التقليدية اليمنية الأصيلة ولفتح أنظار المستثمرين ورجال الأعمال اليمنيين والعرب إلى ضرورة تسويق هذه المنتجات الحرفية التي تنتجها مئات الأسر وتعد المصدر الوحيد لدخلها ترجمة لتوجهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالاهتمام بالصناعات والأعمال الحرفية الخاصة وتقديم كل أوجه التشجيع والدعم لها.

في اللقاء التشاوري السنوي لهيئة البحوث الزراعية بدمار

رئيس الهيئة: الاجتماع يطرح نتائج تقليص موازنة الهيئة



□ **دمار/ سبأ:**

عقد أمس بمحافظة دمار اللقاء التشاوري السنوي لهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي وفروعها في محافظات الجمهورية برئاسة الدكتور محمد الأشول رئيس الهيئة وبمشاركة مراء محطات البحوث والمراكز التابعة لهيئة في 10 محافظات.

وفي الجلسة الافتتاحية للقاء أكد رئيس الهيئة أهمية انتظام عقد اللقاءات التشاورية السنوية للإسماح للمنتجات المستوردة والمقلدة وحلها، لافتاً إلى أن اجتماع هذا العام يسيطر موازنة الهيئة والمستجدات التي طرأت عليها بعد تقليصها على الأوامر السابقة في وقت تتطلب الهيئة المزيد من الخطوات لتحقيق نجاحات أكبر وأوسع نظراً لأهميتها العلمية ومكانتها البحثية الرائدة. وشدد على ضرورة تنمية الإيرادات الخاصة بالهيئة وفروعها من خلال المزارع التابعة لها سواء في الإنتاج الزراعي أو في تحسين الثروة الحيوانية وتنميتها ونشر التقنيات الخاصة بها وتقديمها للمستفيدين. وكان نائب رئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي للشئون الفنية الدكتور عبد الواحد مكرم ونائب رئيس الهيئة للشؤون المالية قد استعرضا في كلمتهما

أمام المشاركين في اللقاء جملة من التحديات التي تواجهها الهيئة والتي تتطلب تضافر جميع الجهود للخروج منها ومواصلة العمل وفقاً للإمكانيات المتاحة والموازنة المعتمدة من الدولة لهيئة وفروعها ومحطات أبحاثها في المحافظات. فيما استعرض مدير عام قطاع البحوث الدكتور محمد النصيري أهداف اللقاء وتوجهات ومخرجات الأعمال البحثية العلمية في الفترة الماضية. وناقش اللقاء الموازنة السنوية لهيئة وفروعها وقطاعاتها، وقيم ما تم تنفيذه في إطار الخطة الخمسية الثانية لها خلال الفترة من 2006م حتى 2010م، وكذا بحث ومناقشة اتجاهات البرامج والخطة العامة التي

تم وضعها في إطار الخطة الخمسية الثالثة من 2011م حتى 2015م. كما تطرق اللقاء إلى القضايا الهاموم والمشكلات التي تعيق سير العمل بهدف إيجاد السبل الكفيلة بحلها والاستفادة من الإيجابيات والسلبيات التي راقت عمل الخطة الخمسية الثانية لتعديدها في الخطة الخمسية الثالثة. وأكد المجمعون ضرورة التعرف عبر وسائل الإعلام المختلفة بالدور الرائد لهيئة والفروع والمراكز التابعة لها في تاصيل البحث العلمي منسابة لتطوير تقنيات الزراعة وتحسين الإنتاج الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية والحفاظ عليها وفق الأساليب العلمية الحديثة